

الاستثمار السياحي في الجزائر : العوائق والفرص المتاحة

Tourism Investment in Algeria: Obstacles and Available Opportunities

رضوان جعيجع¹ ، الهاشمي بن واضح² / Hachemi.Benouadah² ، Djaidja Radhwane¹

1 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، radhwane.djaidja@univ-msila.dz

2 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، hachemi.benouadah@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/12/20

تاريخ القبول: 2024/12/13

تاريخ الاستلام: 2024/11/14

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد التحديات التي تعرقل تطور القطاع السياحي في الجزائر، مثل ضعف البنية التحتية والتعقيدات الإدارية، واستكشاف فرص الاستثمار، خصوصًا في السياحة البيئية والثقافية. كما يقيم دور السياسات الحكومية لدعم الاستثمار ومدى فعاليتها في مواجهة هذه العقبات. خلص البحث إلى أن الجزائر تتمتع بتنوع سياحي كبير يمنحها إمكانات جذب واسعة للسياحة الداخلية والدولية، على الرغم من العوائق الإدارية وتعدد القوانين. ويشير إلى أهمية "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030" في تحسين البنية التحتية وتعزيز جودة الخدمات، مع الحاجة إلى متابعة فعالة لضمان التنفيذ.

كلمات مفتاحية: الاستثمار السياحي، مقومات السياحة، عوائق الاستثمار، المشاريع الاستثمارية .

تصنيفات JEL : L83 ، F21 ، M31 ، O18

Abstract:

The research aims to identify the challenges hindering the development of Algeria's tourism sector, such as weak infrastructure, administrative complexities, and ineffective investment policies, while exploring opportunities for growth, particularly in eco-tourism and cultural tourism. Additionally, it evaluates the role of current government policies in supporting tourism investment and their effectiveness in addressing these obstacles. The findings reveal that Algeria possesses a rich diversity in tourism resources, offering significant potential to attract both domestic and international tourists, despite bureaucratic and regulatory challenges. The study highlights the importance of Algeria's "Tourism Development Master Plan 2030" in enhancing infrastructure and service quality, emphasizing the need for active oversight to ensure successful implementation.

Keywords: tourism investment. Tourism components, investment obstacles, investment projects.

JEL Classification Codes: L83, F21, M31, O18

Résumé:

La recherche vise à identifier les défis qui entravent le développement du secteur touristique en Algérie, tels que la faiblesse des infrastructures et les complexités administratives, ainsi qu'à explorer les opportunités d'investissement, notamment dans le domaine de l'écotourisme et du tourisme culturel. Elle évalue également le rôle des politiques gouvernementales dans le soutien à l'investissement et leur efficacité à surmonter ces obstacles. La recherche conclut que l'Algérie dispose d'une grande diversité touristique qui lui confère un potentiel d'attraction important pour le tourisme intérieur et international, malgré les obstacles administratifs et la multiplicité des réglementations. Elle souligne l'importance du « Plan Directeur de Développement du Tourisme 2030 » pour améliorer les infrastructures et renforcer la qualité des services, tout en insistant sur la nécessité d'un suivi efficace pour garantir son exécution.

Mots-clés: investissement touristique, composantes du tourisme, obstacles à l'investissement, projets d'investissement..

Codes de classification de Jel: : L83, F21, M31, O18

المؤلف المرسل: رضوان جعيجع ، الإيميل: radhwane.djaidja@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار السياحي في الجزائر محركاً مهماً لتحقيق التنمية ، من خلال تنوع مصادر الدخل وخلق فرص عمل، معتمداً على تنوع المقومات الطبيعية والثقافية للبلاد، مثل المواقع الأثرية التي تعكس الحضارات القديمة، والمناطق الجغرافية التي تضم الشواطئ، الصحاري، والغابات. هذا التنوع يوفر قاعدة غنية يمكن البناء عليها لتصبح الجزائر وجهة سياحية متعددة الخيارات، قادرة على جذب السياحة الداخلية والدولية.

ورغم الإمكانيات، تواجه السياحة الجزائرية عقبات تعيق تطورها، أبرزها ضعف البنية التحتية السياحية ونقص الخدمات الأساسية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات البيروقراطية وطولها، ما يؤدي إلى بطء في تنفيذ المشاريع وإحجام بعض المستثمرين. في المقابل، تُبدي الحكومة الجزائرية اهتماماً متزايداً بهذا القطاع عبر وضع خطط لتحسين البنية التحتية وتسهيل الإجراءات، خاصة في مجالات السياحة البيئية والثقافية. ولتحقيق هذا الهدف، يلزم وضع رؤية شاملة للتغلب على العقبات واستغلال الفرص المتاحة، مع التركيز على مشروعات مستدامة تحافظ على البيئة والتراث الثقافي.

2.1 إشكالية البحث

فرغم المقومات التي تمتلكها الجزائر، فإن الاستثمار السياحي لا يزال محدوداً مقارنة بالإمكانات المتاحة. هذا التناقض يثير تساؤلات حول الأسباب التي تعرقل تطور القطاع السياحي في الجزائر، ومدى فعالية الجهود المبذولة لتجاوز هذه التحديات ، وعليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

ما هي أبرز المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر، وكيف يمكن استغلال المقومات المتاحة لتطوير هذا القطاع بما يعزز الاقتصاد الوطني؟

3.1 فرضيات البحث

ولأجل ذلك نطرح الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : توجد معوقات رئيسية تحول دون تطور الاستثمار السياحي في الجزائر، تتمثل في التعقيدات الإدارية، وغياب السياسات الاستراتيجية الاستثمارية الفعالة.
- الفرضية الثانية : تزخر الجزائر، بمقومات طبيعية وثقافية وحضارية متميزة، يمكن أن يساهم في جذب استثمارات سياحية محلية ودولية وتطور القطاع .
- الفرضية الثالثة : هناك سياسات حكومية تبذلها الدولة من أجل تحفيز الاستثمار السياحي .

4.1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل المعوقات التي تواجه تطور السياحة في الجزائر، مثل ضعف البنية التحتية والتعقيدات الإدارية والسياسات غير الفعالة، إلى جانب استكشاف فرص الاستثمار الممكنة، خاصة في السياحة البيئية والثقافية. كما يقيم البحث دور الحكومة والإجراءات الحالية في دعم الاستثمار السياحي ويهدف إلى تقديم توصيات عملية لتجاوز التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز هذا القطاع.

5.1 منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى الاستثمار السياحي وكذا المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر والفرص المتاحة أمام الاستثمار السياحي في الجزائر .

2. الاستثمار السياحي

1.2 تعريف الاستثمار السياحي :

تعددت التعريفات المتعلقة بالاستثمار السياحي، حيث يُعرف بأنه "النشاط الخدمي المتعلق بجوانب النشاط السياحي، بدءاً من الفنادق وتنظيم الأسعار، وصولاً إلى وسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها". عرّفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه "عملية تطويرية تهدف إلى تلبية احتياجات السياح والمجتمعات المستضيفة، مع مراعاة حماية هذه الاحتياجات وضمان استدامتها للأجيال القادمة. وتشمل هذه العملية وضع

إرشادات لإدارة الموارد بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تعزيز التكامل الثقافي، والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ودعم النظم البيئية." (Pierre & Michel, 2007, p. 4)

وعرفه الدكتور صلاح عبد الوهاب السياحة بأنها "مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية الانتقال المؤقت والتلقائي من مكان إلى آخر، دون أن يكون الهدف من هذا الانتقال لأغراض تجارية أو حرفية". (هدى، 1994، صفحة 10)

ويُعرف أيضًا بأنه "إنشاء منشآت سياحية تتماشى مع المعايير الخاصة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكل عام، والتي تُقام في مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل رئيسي على العقارات السياحية المخصصة لتنفيذ البرامج المحددة في خطة تطوير السياحة." (سعيداني، 2017، صفحة 3)

ويعرف الاستثمار السياحي أيضًا بأنه النشاط الخدمي المرتبط بالمجالات المتعلقة بالسياحة، بدءًا من الفندقة وتنظيم الرحلات، مرورًا بوسائل الترفيه والتنزه، والخدمات الإضافية المرتبطة بها. (رشيد، 2017، صفحة 06)

تتعدد التعريفات المتعلقة بالاستثمار السياحي، مما يبرز أهميته كجزء أساسي من تطوير القطاع السياحي. يُعد الاستثمار السياحي وسيلة لتعزيز الخدمات والبنية التحتية، وتلبية احتياجات السياح والمجتمعات المحلية.

2.2 خصائص الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي يتميز بعدة خصائص، نذكر منها ما يلي : (واضح و فطوش، 2018، صفحة 540)

أ. الاستثمار في الأصول الثابتة وطويلة الأجل: يعتمد الاستثمار السياحي بشكل كبير على الأصول الثابتة مثل الفنادق والمنتجعات، ويستمر عادة لمدة تتراوح بين 20 إلى 25 سنة، مما يجعله عرضة للتغيرات السياسية والاجتماعية وما يرافقها من مخاطر متفاوتة.

ب. صادرات غير منظورة: يُعد الاستثمار السياحي من الصادرات التي لا يمكن نقلها مادياً، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي عبر جذب السياح الأجانب والمحليين.

ت. دعم الاقتصاد المحلي: يساهم الاستثمار السياحي في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل جديدة، ما يزيد من الدخل السياحي ويعزز التنمية الاقتصادية.

ث. قلة الحاجة إلى التكنولوجيا العالية: لا تتطلب الاستثمارات السياحية عادة تقنيات معقدة، بل تعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري المؤهل في تقديم الخدمات السياحية المتنوعة

ج. بطء العائد الاستثماري: نظراً لطول مدة الاستثمارات السياحية، فإن العائد المالي لا يتحقق بسرعة، بل يتطلب فترة زمنية طويلة للوصول إلى الأرباح المستهدفة.

ح. قلة المرونة في تحويل النشاطات: الاستثمار السياحي يتميز بضعف القدرة على تغيير المشاريع إلى مجالات أخرى، حيث تعتمد هذه الاستثمارات على بنى تحتية خاصة بالسياحة، مما يجعلها مرتبطة بهذا المجال بشكل وثيق.

خ. حساسية تجاه التشريعات: الاستثمار السياحي حساس تجاه القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، فكلما كانت القوانين أكثر مرونة وأقل تعقيداً، زاد الإقبال المحلي والأجنبي على الاستثمار في قطاع السياحة.

يتسم الاستثمار السياحي بخصائص فريدة تميزه عن غيره من الاستثمارات، مما يعكس دوره المحوري في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية. وعلى الرغم من تحدياته، فإن هذه الخصائص تُبرز أهمية التخطيط الملائم والتشريعات المرنة لتهيئة بيئة سياحية جاذبة ومستدامة.

3.2 دوافع الاستثمار السياحي

تتعدد دوافع الاستثمار السياحي نظراً لدوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يجعله محركاً رئيسياً لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وهذه أبرز تلك الدوافع (الويزة، 2009، صفحة 196) :

أ. تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات المختلفة: يعتمد قطاع السياحة على التكامل مع قطاعات أخرى مثل الفنادق، المطاعم، النقل، والاتصالات، مما يدعم تنميتها جميعاً، ويؤدي ازدهار السياحة إلى زيادة الطلب على خدمات متعددة، مما يُنشّط الاقتصاد.

ب. زيادة الدخل القومي: يعزز الطلب السياحي الدخل القومي عبر زيادة الإنتاج والاستهلاك السياحي، وهو ما يُسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية محلياً ووطنياً، ما يؤدي إلى رفع الدخل الوطني.

ت. تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات للدولة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

ث. خلق فرص عمل وتدريب العمالة: يُنتج الاستثمار السياحي فرص عمل واسعة ويعزز تدريب الكوادر البشرية، مما يقلل البطالة ويطور المهارات اللازمة لرفع جودة الخدمات السياحية.

ج. نقل التكنولوجيا: تساهم الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى القطاع السياحي المحلي، مما يدفع الشركات الوطنية إلى تطوير خدماتها وتحديث منتجاتها.

ح. تطوير البنية التحتية: يتطلب الاستثمار السياحي إنشاء بنية تحتية ملائمة، بما في ذلك الطرق، المواصلات، والمرافق الترفيهية، لدعم وتحسين تجربة السياح.

دوافع الاستثمار السياحي تشمل تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال دعم قطاعات مثل النقل والإسكان والمطاعم، مما ينعش الاقتصاد المحلي. كما يساهم في زيادة الدخل القومي، تحسين ميزان المدفوعات، خلق فرص عمل، وتقليل البطالة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، مما يجعل السياحة قطاعاً جذاباً للاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي الشامل.

3. العوائق التي تحول دون تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

إن التحديات التي تواجه الاستثمار في الجزائر تعرقل استغلال الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلاد. على الرغم من وجود فرص استثمارية كبيرة، فإن العوائق الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية تبطئ النمو. مع معالجة هذه العوائق بشكل عميق، يمكن تطوير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين وتعزيز الاقتصاد الوطني، مما يساهم في خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية ودفع التنمية وفيما يلي نستعرض أهم العوائق التي تقف في وجه الاستثمار السياحي :

1.3 العوائق الإدارية والتنظيمية :

تُعد العوائق الإدارية والتنظيمية من أبرز التحديات التي تواجه قطاع الاستثمار السياحي في الجزائر، وتشمل النقاط التالية:

- كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيداتها وانتشار البيروقراطية: يضطر المستثمر إلى المرور عبر أربع عشرة مرحلة قبل بدء مشروعه، ما يعكس تعقيد القوانين الجزائرية وارتفاع مستوى البيروقراطية.
 - الفساد الإداري وغياب الشفافية: تعدد العقوبات وتعقيد الإجراءات يساهم في انتشار الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر أحياناً إلى الرشوة أو المحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمات.
 - غياب الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات: يعيق نقص الشفافية وعدم توفر المعلومات اللازمة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مدروسة ودقيقة.
 - ضعف التنسيق بين المؤسسات: يؤدي هذا إلى تعقيد التواصل بين الجهات المعنية، مما يعرقل تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الوقت المحدد. (فقيرو لعروم، 2017، صفحة 07)
- تعد هذه العوائق الإدارية والتنظيمية من أكبر العوامل التي تقف أمام تطوير الاستثمار السياحي في الجزائر، حيث تعيق تحقيق الطموحات الاستثمارية وتأخر المشاريع.

2.3 العوائق الاقتصادية والمالية :

تُعتبر التحديات الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تُعيق المستثمرين في شتى المجالات. ونستعرض فيما يلي أبرز هذه العقبات التي تقف أمام تنمية الاستثمار السياحي، مما يوفر فهماً أوسع للبيئة الاستثمارية الحالية ويُسهل في البحث عن حلول لتعزيزها:

- ندرة اليد العاملة المؤهلة لا يكفي إنشاء المشاريع السياحية وبناء الفنادق وضح رؤوس الأموال دون استثمار حقيقي في الموارد البشرية، وتوفير الكوادر المؤهلة القادرة على إدارة وتسيير هذه المشاريع بكفاءة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي: يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق عوائد مجزية على رأس ماله، وهو أمر لا يتحقق إلا في ظل اقتصاد مستقر غير معرض للأزمات المالية والاقتصادية، مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يطمئن المستثمر على استدامة العوائد.
- نقص في كفاءة وجودة هياكل الاستقبال والفندقة: حيث تفتقر معظم الفنادق والمطاعم إلى المعايير المطلوبة من حيث الأسعار وجودة الطعام والأنشطة والخدمات المصاحبة، في حين أن 10% فقط من الفنادق تستوفي المعايير.
- قلة البنى التحتية المادية والاجتماعية تفتقد الجزائر للبنى التحتية والفوقية على حد سواء، حيث لا تملك الجزائر شبكة نقل بالسكك الحديدية على مختلف مناطق البلد وهو ما يشكل عائقاً أمام جلب الاستثمارات السياحية على اعتبار أن الخدمات المرتبطة بالطرقات والموانئ و المطارات التي تعد شريان الاقتصاد السياحي سيما في الجنوب.
- أداء البنوك المحدود وعدم التكيف مع التطورات الجديدة: يُعتبر ضعف أداء البنوك وتباطؤها في التكيف مع التغيرات المالية والتكنولوجية من أبرز العوائق أمام نمو القطاع السياحي. ففي عالم تسوده العولمة وتسارع التطورات التقنية، تظل العديد من البنوك غير قادرة على مجاراة التحديثات المطلوبة لتلبية احتياجات المستثمرين.
- قلة اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة: إن انتشار وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة في المؤسسات المالية والفنادق يعتبر عاملاً مهماً في تسهيل التعاملات المالية وجذب السياح الدوليين. إلا أن الاعتماد على هذه الوسائل ما يزال محدوداً.
- غياب مكاتب الصرف وتعقد المعاملات المالية: يشكل غياب مكاتب الصرف المنتشرة وصعوبة المعاملات المالية المتعلقة بالصرف عائقاً بارزاً. إذ يحتاج السائحون والمستثمرون إلى توفر مكاتب صرف عملات متعددة.
- ضعف البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني: بالرغم من وجود العديد من القوانين التي تدعم الدفع الإلكتروني، إلا أن البنية التحتية المتعلقة بهذه الوسائل لا تزال غير كافية، مما يُضعف من التنافسية السياحية ويقلل من جاذبية البلد للسائحين الرقميين الذين يفضلون الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة. (بوكفة و سودة، 2018، الصفحات 31-44)

إن هناك حاجة ملحة لتحسين أداء البنوك وتطوير الأنظمة المالية في الجزائر، بما يتماشى مع التطورات العالمية. إن تحسين الخدمات المصرفية، وزيادة اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني، وتوفير بنية تحتية ملائمة، يمثل خطوات أساسية لتعزيز جاذبية القطاع السياحي. إذ أن معالجة هذه العوائق ستسهم في دعم الاستثمارات السياحية، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

3.3 العوائق الثقافية :

تلعب الثقافة المحلية دوراً مهماً في تشكيل بيئة الاستثمار السياحي، إذ يمكن أن تكون عامل جذب أو عائق أمام نمو القطاع السياحي. في الجزائر، هناك العديد من العوائق الثقافية التي تعرقل تطور هذا القطاع لعل أبرزها :

- نقص الوعي وكفاءة أصحاب المشاريع: يواجه المستثمرون في القطاع السياحي نقصاً في الوعي وعدم كفاءة في إدارة المشاريع، مما يؤثر سلباً على فرص النجاح في هذا المجال.

- إهمال الصناعات التقليدية : تعتبر الصناعات التقليدية عامل جذب سياحي مهم، لكنها تُهمل من قبل الجهات الرسمية والجمعيات الوطنية، رغم أهميتها الاقتصادية والثقافية في جذب السياح الأجانب.
 - قلة استغلال العناصر البيئية : العديد من الموارد البيئية في المناطق السياحية، خاصة الصحراوية، لا تُستغل كمكونات ثقافية مادية، مما يحد من تنوع العروض السياحية.
 - ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات : هناك نقص في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الترويج للمنتجات السياحية، بما في ذلك ضعف توفير المعلومات والخدمات عبر الإنترنت.
 - غياب النشرات والكتيبات : تفتقر بعض المناطق السياحية، خاصة التي تتميز بثقافات فرعية مثل وادي مزاب أو الطاسيلي، إلى نشرات وكتيبات تسلط الضوء على الخصائص الثقافية والطبيعية لهذه الأماكن.
 - ضعف الثقافة السياحية : يعاني المجتمع الجزائري من ضعف في الثقافة السياحية، مما ينعكس على تعامل الأفراد مع السياح، حيث لا يُنظر إلى السائح كضيف محترم يحمل عادات وتقاليد مختلفة.
 - محدودية الوعي المجتمعي بأهمية السياحة : يُفتقر بعض المجتمع المحلي إلى الوعي بدور السياحة في تنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل، مما يؤدي إلى مقاومة التغيرات التي قد تصاحب الزيادة في النشاط السياحي.
 - نقص الوعي بالقيمة التراثية: الكثير من المواقع التراثية في الجزائر لا تحظى بالتقدير الكافي، سواء من قبل الحكومة أو العامة، مما يؤثر على الحفاظ عليها وتعزيز السياحة الثقافية.
 - ضعف البنية التحتية الثقافية : تفتقر بعض المناطق السياحية إلى متاحف ومراكز ثقافية تعرض التراث والتاريخ الجزائري، ما يقلل من جاذبية هذه الوجهات للسياح.
 - حاجز اللغة : الكثير من العاملين في القطاع السياحي غير متمكنين من اللغات الأجنبية، مما يعيق التواصل مع السياح ويضعف تجربتهم السياحية.
 - الفروق الثقافية : لاختلافات الثقافية قد تؤدي إلى سوء فهم أو تجارب سلبية لدى الزوار، خاصة مع نقص الإرشادات الثقافية اللازمة من قبل العاملين المحليين. (العزیز، 2013، صفحة 157)
- إن مواجهة العوائق الثقافية للاستثمار السياحي تتطلب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن التكيف مع المتغيرات العالمية، مع الحفاظ على الهوية الثقافية، يشكل نقطة توازن تسهم في بناء بيئة استثمارية جاذبة تتوافق مع تطلعات المستثمرين وتلبي في الوقت نفسه طموحات المجتمع المحلي.

4.3 العوائق المتعلقة بالسياسات الاستثمارية والإستراتيجية :

- تعد المعوقات المرتبطة بغياب السياسات الاستثمارية الفعالة من أبرز العقبات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، وتشمل:
- عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية : تفتقر الجزائر إلى رؤية استثمارية واضحة ومتسقة للقطاع السياحي، مما يؤدي إلى غياب أهداف محددة وتوجيه الاستثمارات بشكل غير فعال نحو تطوير السياحة.
 - قلة الدعم الحكومي الموجه للاستثمارات السياحية: لا تحظى السياحة بالاهتمام الكافي من الحكومة في تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات، مما يقلل من تنافسية الجزائر مقارنة بدول أخرى.
 - ضعف السياسات التحفيزية والتشجيعية : تفتقر السياسات الحالية إلى حوافز كافية، مثل الحوافز الضريبية والدعم المالي، كما أن الإجراءات الاستثمارية تفتقر إلى المرونة والسرعة في التنفيذ، مما يجعل القطاع أقل جذباً للمستثمرين.
 - غياب برامج دعم وتطوير المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة : تتركز السياسات الحالية بشكل رئيسي على المشاريع الكبيرة، مما يتسبب في إهمال المشاريع الصغيرة التي تشكل جزءاً أساسياً من تنمية السياحة والمشاركة المجتمعية.

- عدم تفعيل التعاون بين القطاعات الحكومية : يؤدي غياب التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات الصلة إلى عدم وجود سياسات موحدة لدعم الاستثمار السياحي، ما يعيق جهود تطوير السياحة.
 - نقص في التخطيط طويل الأمد : يُعاني القطاع السياحي من غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، ما يُعتبر ضروريًا لجذب الاستثمارات المستدامة وضمان تطوير مستدام للبنية التحتية والخدمات السياحية.
 - الافتقار إلى سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي : لا تقدم الجزائر حوافز كافية لجذب المستثمرين الأجانب في القطاع السياحي، ما يحدّ من إمكانية جذب الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية.
 - عدم تطوير قوانين تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص : تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتطوير السياحة، ولكن القوانين الحالية تفتقر إلى آليات تشجع هذه الشراكات، ما يحدّ من تنوع فرص الاستثمار.
 - ضعف في تسويق وترويج السياحة الجزائرية دوليًا : تُعاني الجزائر من غياب سياسات فعالة لتسويق نفسها كوجهة سياحية، مما يقلل من القدرة على جذب السياح والمستثمرين.
 - التأخر في تطوير الأطر القانونية والتشريعية الحديثة : يشكل تأخر الإصلاحات التشريعية أحد العوامل التي تقلل من جاذبية القطاع السياحي، إذ تحتاج التشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي إلى تحديث مستمر لمواكبة المتطلبات الحديثة.
- يعد غياب السياسات الاستثمارية الفعالة والمتكاملة من أبرز المعوقات التي تؤثر على جذب الاستثمارات في القطاع السياحي، حيث تفتقر البلاد إلى خطط استراتيجية شاملة وإجراءات تحفيزية تعزز دور السياحة في الاقتصاد الوطني.
- إن عوائق الاستثمار السياحي في الجزائر تعدّ متعددة الأبعاد ومتداخلة، مما يجعل من الضروري توافر إرادة وطنية قوية وتكاتف بين جميع الأطراف المعنية للوصول إلى حلول فعّالة. مواجهة هذه التحديات بشكل جديّ سيسهم في خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب الاستثمارات السياحية ودفع القطاع نحو التقدم، بما يعزز من دوره في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة السياحية في البلاد..

4 المقومات السياحية والإجراءات الضرورية لدفع قطاع السياحة في الجزائر.

رغم ما تتمتع به الجزائر من تنوع طبيعي وثقافي وتراثي مميز وإمكانات كبيرة، فإن الواقع الحالي للاستثمار السياحي يكشف عن تحديات عديدة تعيق الاستفادة المثلى من هذه المقومات. لذا، فإن وضع خطط مدروسة واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين بيئة الاستثمار السياحي يعد خطوة أساسية لفهم هذه التحديات وتحديد الفرص المتاحة، مما يساهم في دفع التنمية السياحية وتعزيز مكانة الجزائر كوجهة سياحية عالمية.

1.4 المقومات السياحية في الجزائر.

يعد قطاع السياحة في الجزائر مجالاً حيويًا للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ويحتاج إلى استكشاف مقوماته الفريدة وتطوير البنية السياحية لجعل الجزائر وجهة مميزة عالميًا. ويمكن إبراز تلك المقومات فيما يلي :

1.1.4 المقومات الطبيعية :

- المناطق الساحلية : تتمتع الجزائر بساحل طويل يمتد على مسافة حوالي 1,200 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، حيث يضم العديد من الشواطئ الجميلة والمناطق السياحية التي تتميز بتنوعها الطبيعي وجمالها، ويقدر عدد البلديات المطلة على البحر المتوسط بحوالي 420 بلدية، وتزخر هذه المناطق بالعديد من الفضاءات السياحية المتنوعة.

تلعب السواحل دوراً مهماً في جذب السياحة المحلية والدولية، فهي تتمتع بجمال طبيعي خاص تزداد أهميته بوجود الشواطئ الرملية الواسعة، وخاصةً إذا كانت محمية بخُلجان تمنع تأثير الأعاصير والتيارات البحرية والأمواج. كما يساهم مناخ المناطق الساحلية في زيادة جاذبيتها للسياح. (طاهر، 1994، صفحة 62)

- إضافةً إلى الثروة البحرية الهائلة التي تشمل المرجان والعديد من الكائنات البحرية. وفي إطار الحفاظ على هذا التنوع البيئي، أنشئت عدة حظائر وطنية تُعنى بحماية البيئة أهمها :
- الحظيرة الوطنية لقورايا 3000 كلم وكذا الحظيرة الوطنية بجرجرة 185000 كلم والحظيرة الوطنية بالشرية 26000 كلم 2 وكذلك الحظيرة الوطنية بثنية الحد 38000 كلم 2 ، بالإضافة الى الحظيرة الوطنية للقاله 76438 كلم ، هذه الأخيرة مصنفة من طرف LUNESCO
 - المناطق الجبلية : منطقة الهضاب العليا، الواقعة بين سلسلي الأطلس التلي والصحراوي، تتميز بجبالها التي يغطيها الثلج شتاءً، وقد تحولت من منطقة مهملة إلى وجهة سياحية مهمة. تجذب هذه المنطقة الزوار بمناظرها الطبيعية، وتنوع حيواناتها وطيورها النادرة، إلى جانب مغاراتها وكهوفها وجسورها. وتعد المناطق الجبلية ملاذاً صيفياً بفضل مناخها المعتدل ونقاء هوائها، مما يتيح ممارسة رياضات مثل تسلق الجبال والمشي الطويل ومن أبرز المناطق الجبلية في الجزائر:
 - جبال شيليا في منطقة الأوراس شرقاً، بارتفاع يصل إلى 2328 متراً وكذا جبال جرجرة ، وتضم قمة لالة خديجة بارتفاع 2308 أمتار وجبال القصور بارتفاع 2320 متراً، كذلك جبال الونشريس، التي تصل أعلى قمة فيها إلى 1985 متراً، جبال العمور بارتفاع يبلغ حوالي 1930 متراً. (الحريري، 1991، صفحة 28)
 - **المناطق الصحراوية :** تُعدّ الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، تغطي نحو 83% من مساحة البلاد بامتداد يقارب 2000 كلم من الغرب إلى الشرق و1500 كلم من الشمال إلى الجنوب. وتتميز بتنوع طبيعي ساحر، يضم مناظر بركانية كجبال الهقار وطاسيلي نجار، وسهوباً حجرية ورملية. كما تتخللها واحات جميلة تتركز في مدن ك بسكرة، الوادي، تقرت، ورقلة، وبوسعادة. (BRAHIMI H, 2020, p. 104)
 - ومن أبرز المناطق الصحراوية في الجزائر :
 - ولاية أدرار : تقع في جنوب غرب الصحراء وتضم مناطق سياحية بارزة ك توات، القورارة، وتيدكلت،
 - ولاية إليزي : تقع في جنوب شرق الصحراء وتضم 6 دوائر أبرزها جانت، وتحتوي على الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو منذ 1982، والتي أُدرجت كمحمية طبيعية منذ 1986.
 - ولاية تمنراست تقع في أقصى جنوب الجزائر، وتشتهر بالحظيرة الوطنية للهقار التي أنشئت عام 1987، والمصنفة تراثاً عالمياً من قبل اليونسكو ، إضافة إلى منحوتات أثرية يعود تاريخها إلى 12,000 سنة.
 - ولاية تندوف: تقع تندوف في الجنوب الغربي للجزائر، وتتميز بقصورها القديمة ذات الطابع المعماري الفريد.
 - وادي ميزاب :تُصنف منطقة وادي ميزاب ضمن التراث العالمي من قبل اليونسكو، حيث تضم معالم سياحية بارزة مثل بني يزقن، بونورة مليكة، واحات النخيل.. (ابوغازي وتغليسة، 2013، صفحة 7)
 - منطقة الطاسيلي :تقع منطقة الطاسيلي في ولاية إليزي، وتشتهر بصخورها المنقوشة ذات القيمة التاريخية، وهي مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، مما يجعلها وجهة سياحية جذابة تسهم في التنمية المحلية.
 - سلسلة الهقار : واحدة من أبرز المعالم الطبيعية، تغطي مساحة 450,000 كلم²، وتمتاز بتشكيلات جبلية بركانية. تحتوي على قمة ناهارت أتاكور التي يبلغ ارتفاعها 3013م، وهي أيضاً مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو. (يحيوي وبوراوي، دور مخطط جودة السياحة الجزائري في تفعيل السياحة، 2012، صفحة 5)
 - **الحظائر الوطنية والمساحات الخضراء في الجزائر**
 - تتمتع الجزائر بتنوع بيئي كبير، حيث تحتوي على 21 منطقة محمية وحدائق طبيعية موزعة على أكثر من 53 مليون هكتار من الأراضي الوطنية. وتقع معظم هذه المحميات في الجنوب، وتعتبر من أبرز المناطق الطبيعية في البلاد. من أهم هذه المحميات:
 - منتزه "أهغار" الوطني (تمنراست): يمتد على نحو 45 مليون هكتار ويتميز بتنوعه البيئي الفريد.
 - منتزه "تاسيلي" الوطني: يغطي حوالي 8 ملايين هكتار ويعتبر من أهم المحميات التي تحتوي على أنواع متنوعة من النباتات والحيوانات.

كما توجد العديد من الحظائر الوطنية في شمال البلاد، من أبرزها:

- القالة (الطارف) بمساحة 76,438 هكتار، جرجرة (تيزي وزو - البويرة) بمساحة 18,550 هكتار، ثنية الحد (تسمسليت) بمساحة 3,424 هكتار، الشريعة (البليدة - المدية) بمساحة 26,587 هكتار، بلزمة (باتنة) بمساحة 26,250 هكتار، بلزمة (باتنة) بمساحة 26,250 هكتار، تازا (جيجل) بمساحة 300 هكتار، غوراية (بجاية): بمساحة 2,080 هكتار، تلمسان (تلمسان): بمساحة 8,825 هكتار. (عائشة ش.، 2015، صفحة 140)
- تمثل هذه الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية كنوزًا بيئية تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير موائع مثالية للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض. تمثل هذه المناطق مناطق جذب سياحي تستقطب الزوار المهتمين بالاستمتاع بجمال الطبيعة واكتشاف الأنواع الحيوانية والنباتية الفريدة.

• **الحمامات المعدنية:** تتمتع الجزائر بموارد حموية طبيعية غنية تتوزع عبر مختلف مناطقها، مما يجعلها وجهة واحدة في مجال السياحة العلاجية. تحتوي مياه الينابيع الساخنة على معادن وعناصر علاجية تُستخدم في علاج العديد من الأمراض مثل الروماتيزم، وأمراض الجلد، والحساسية، وأمراض الجهاز التنفسي. كما توفر هذه المياه بيئة مثالية للاسترخاء والاستجمام.

- في عام 2023، سجلت وزارة السياحة الجزائرية 282 ينبوعًا حُمويًا عبر البلاد، معظمها يُستغل بطرق تقليدية، لكن هناك محطات علاجية حديثة قرب بعض الينابيع. من أبرز المحطات الحموية:
- حمام دباغ والشلالة (قالمة): تقع 1500 كلم شرق العاصمة، وتعد من أبرز الوجهات العلاجية في المنطقة.
- محطة العلاج بمياه البحر (سيدي فرج): تقع 30 كلم غرب العاصمة، وتستقطب الآلاف من الزوار بفضل فريق طبي متخصص.
- حمام أم الصالحين (بسكرة): يقع 7 كلم عن خنشلة، بمياه ساخنة (70°C) تُستخدم مياهها لعلاج الأمراض المختلفة، وتعد وجهة للاسترخاء.
- حمام قرقور والسخنة (سطيف): تقع على بعد 56 كلم من سطيف و80 كلم من باتنة، مياهها تعالج الروماتيزم والأمراض الجلدية.
- حمام بوحجر (عين تيموشنت): يقع 400 كلم غرب العاصمة،
- حمام ربيعة (عين الدفلى): يقع 170 كلم غرب العاصمة، ويُعد من أبرز الحمامات العلاجية في البلاد.
- حمام المسخوطين (قالمة): من أقدم المحطات الحموية في الجزائر، وتُعالج الأمراض الروماتيزمية.
- محطة بوحنفية (معسكر): تُستخدم مياهها لعلاج الأمراض الجلدية والجهاز التنفسي. (وزارة السياحة والصناعة التقليدية احصائيات السياحة والصناعة التقليدية جدول القيادة 2023 بيانات منشورة على الموقع، 2023)

تمثل هذه المحطات فرصة كبيرة لتطوير السياحة العلاجية، التي أصبحت تزداد شهرة عالميًا. إن تطوير البنية التحتية لهذه المواقع يعزز من السياحة الداخلية ويزيد من فرص العمل في المناطق المحيطة. وبذلك، تعتبر المياه الحموية في الجزائر كنزًا بيئيًا يمكن أن يساهم في تطوير قطاع السياحة على المستويين المحلي والدولي.

2.1.4 المقومات التاريخية والثقافية والحضارية :

- **المواقع الأثرية:** تتميز الجزائر بوجود عدد كبير من المواقع الأثرية المنتشرة عبر مختلف مناطقها، حيث تم تسجيل أكثر من 1000 موقع ثقافي وتاريخي ضمن التراث الوطني. ومن بين هذه المواقع، هناك سبعة معالم فقط تم إدراجها في قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهي:

جدول 01: المواقع التراثية في الجزائر المصنفة حسب منظمة اليونسكو:

المواقع التراثية	الولاية	نوع التراث	تاريخ الإدراج
قلعة بني حماد	المسيلة	ثقافي	1980

1982	ثقافي	غرداية	وادي ميزاب
1982	ثقافي	سطيف	جميلة
1982	ثقافي	تمنراست	تسالي ناجر
1982	ثقافي	باتنة	تيمقاد
1982	ثقافي	تيازة	تيازة
1992	ثقافي	الجزائر	قصبة الجزائر

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: قائمة التراث العالمي، الرابط : whc.unesco.org/en/list

• المعالم الدينية والمتاحف :

- المعالم الإسلامية: الجزائر تحتضن مجموعة من المساجد التاريخية التي تعكس عمق حضارتها الإسلامية، مثل مسجد الأمير عبد القادر في قسنطينة، المسجد الكبير في ندرومة، مسجد سيدي بلحسن في تلمسان، والمسجد العتيق في الأغواط. في العاصمة، يبرز جامع كنشوة كواحد من أشهر المساجد التاريخية، إلى جانب جامع الجزائر الأعظم، الذي اكتمل بناؤه في 2018 ويُعد ثالث أكبر مسجد في العالم.
- المعالم المسيحية: تضم الجزائر العديد من المعالم المسيحية العريقة التي تعكس فترات من التاريخ المشترك، مثل كاتدرائية القديس أوغستين في عنابة، كاتدرائية سانت فيليب في العاصمة، دير سانتا كروز في وهران، والكنيسة القديمة في الأغواط، مما يجسد التنوع الديني في البلاد.
- المتاحف: التراث الثقافي والتاريخي للجزائر محفوظ في عدد من المتاحف المهمة التي تعرض آثارًا متنوعة، مثل المتحف الوطني سيرتا في قسنطينة، المتحف الوطني زبانة في وهران، متحف تيمقاد في باتنة، ومتحف هيبون في عنابة. أما في العاصمة، تبرز متاحف مهمة مثل متحف البارود الوطني، المتحف الوطني للمجاهد، المتحف الوطني للفنون الجميلة، والمتحف الوطني للفنون الشعبية . (سميرة و برسولي، 2019، الصفحات 89-93)

3.1.4 الخدمات والتسهيلات السياحية :

تشمل الخدمات والتسهيلات السياحية مختلف ما تقدمه الدولة المضيفة لتلبية احتياجات الزوار وضمان رضاهم، مما يعد من العوامل الأساسية للجذب السياحي. وتتراوح هذه الخدمات بين منشآت الإيواء والاستقبال، ووسائل النقل المتنوعة (البرية، الجوية، والبحرية)، بالإضافة إلى خدمات البريد والاتصالات، ووكالات السياحة والسفر، وكذلك الجمعيات التي تهتم بتنمية القطاع السياحي.

- مرافق الاستقبال والإقامة : تتمثل هياكل الاستقبال والإيواء في الوحدات الفندقية وكافة المؤسسات المخصصة لاستقبال السياح الوافدين إلى الدولة المضيفة. ويستعرض الجدول التالي هذه الهياكل المتاحة في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022.

جدول 02 : تطور توزيع قدرة الايواء حسب فئة التصنيف(2017-2022)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فندق 5*	6 734	6 734	7 234	7 345	7613	8 559
فندق 4*	4 508	4 746	6 161	6 824	7935	10 223
فندق 3*	5 678	5 886	6 427	6 861	7707	9 083
فندق 2*	4 565	5 185	5 381	5 995	7935	10 403
فندق 1*	11 335	11 684	12 612	12 724	13027	14 075
فندق غير مصنف	8 533	8 590	9 456	9 456	9456	9 456
إقامة سياحية 2*	384	384	384	384	384	384
إقامة سياحية 1*	313	313	313	313	313	806

152	93	93	93	93	93	موتيلنزل طريق*2
168	148	86	86	30	30	موتيلنزل طريق*1
16	16	16	16	16	16	نزل ريفي 2 *
20	20	20	20	20	20	نزل ريفي 1 *
434	274	274	274	274	274	قرية عطل*3
205	205	205	205	91	91	نزل مفروش "وحيدة الصنف"
426	426	426	426	426	426	نزل عائلي "وحيدة الصنف"
9 984	9984	9 984	9 984	9 786	9 381	هياكل أخرى موجهة للفندقة
170	170	170	170	170	170	محطة الاستراحة "وحيدة الصنف"
75 180	65706	61 176	59 242	54 428	52 551	مجموع المؤسسات المصنفة
70 346	66560	66 438	66 434	64 727	59 713	مؤسسات فندقية في طريق التصنيف
145 526	132266	127 614	125 676	119 155	112 264	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات من المديرية العامة للسياحة

تشير بيانات الجدول إلى أن السعة الإجمالية للأسرة في الجزائر قد ارتفعت بشكل ملحوظ بنسبة 29.63% بين عامي 2017 و2022، حيث زادت من 112 264 إلى 145 526 سريراً. ورغم هذا النمو، لا تزال القدرة الاستيعابية لمرافق الاستقبال والإيواء متواضعة من حيث الكم والنوع، إذ توفر المؤسسات الفندقية غير المصنفة أكثر من 70 ألف سرير، ما يشكل 48% من إجمالي عدد الأسرّة. تجدر الإشارة إلى أن هذه المنشآت لا تتوافق مع متطلبات السياحة الدولية، ولا تدخل عادة ضمن إحصاءات الإيواء السياحي في الدول الأخرى.

كما يظهر توزيع القدرة الاستيعابية حسب التصنيف أن الفنادق المصنفة توفر حوالي 52% من الطاقة الاستيعابية، مما يعكس نقص التنوع في مرافق الاستقبال والإيواء، ويؤثر سلباً على الطلب السياحي لبعض أنواع السياحة التي تتطلب أنماط إيواء متنوعة.

• النقل :

- النقل البري : تتميز الجزائر بشبكة طرق برية ممتدة تبلغ حوالي 127,000 كيلومتر، وتعد من الأكبر والأكثف في إفريقيا، مدعومة بأكثر من 10,000 هيكل هندسي مثل الجسور والأنفاق.
- النقل السككي : تبلغ شبكة السكك الحديدية في الجزائر 4,498 كيلومتر، وتربط بين 30 ولاية، مما يساهم في تسهيل التنقل بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية. وتعمل الحكومة على توسيع وتحديث هذه الشبكة لمواكبة احتياجات النقل وتعزيز الاقتصاد.
- النقل الحضري : توفر الجزائر خدمات النقل السريع في العاصمة عبر خط مترو يساعد في تخفيف الازدحام، مع تطوير شبكات حضرية في مدن أخرى لتحسين التنقل.
- كما تسعى الجزائر إلى تعزيز قطاع النقل بشكل عام من خلال مشاريع جديدة مثل قطارات عالية السرعة، وتوسيع شبكة الطرق السريعة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في النقل الجوي والبحري.. (نبيلة وناصر، 2021، صفحة 127)
- النقل الجوي والبحري : تشمل شبكة النقل الجوي في الجزائر 35 مطاراً، منها 13 مطاراً دولياً، وأبرزها مطار هواري بومدين في العاصمة بطاقة استيعابية تصل إلى 6 ملايين مسافر سنوياً. تدير الخطوط الجوية الجزائرية شبكة واسعة تمتد عبر 96,400 كيلومتر، وتضم 160 وكالة محلياً ودولياً، مما يعزز ارتباط البلاد عالمياً.

في النقل البحري، تمتلك الجزائر 13 ميناءً رئيسيًا، منها 4 مخصصة لتصدير المحروقات، بينما تُستخدم الأخرى لنقل الركاب والبضائع. تشمل الموانئ الهامة ميناء الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، وبجاية، مما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي والتجاري داخليًا ودوليًا. (نبيل، 2020، صفحة 179)

- **وكالات السياحة والاسفار :** تلعب الوكالات السياحية دورًا حيويًا في تنشيط الاستثمار السياحي من خلال ترويج الوجهات السياحية وجذب الزوار، مما يزيد من حجم الطلب على الخدمات السياحية ويشجع على تنمية البنية التحتية اللازمة لهذا القطاع. فهي تساهم في تنظيم البرامج السياحية، وتسهيل الإقامة والنقل، وتعزيز السياحة الداخلية والخارجية، مما يعزز من صورة البلاد كوجهة سياحية جاذبة ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية يوضح الجدول الموالي تطور عدد الوكالات السياحية في الجزائر في الفترة الزمنية بين 2017 و 2022 :
- جدول 03 : تطور توزيع وكالات السياحة والاسفار (2022-2017)**

2022	2021	2020	2019	2018	2017	
4 722	4267	3 546	2 942	2 626	2 220	عدد الوكالات السياحية النشطة
3 962	3580	2970	2 447	2 213	1 918	عدد الوكالات السياحية الام
760	687	576	495	413	302	عدد الفروع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية جدول القيادة : 2022-2017 ، بيانات منشورة على الموقع: www.mta.gov.dz

البيانات الواردة في الجدول تبين أن عدد وكالات السياحة والأسفار النشطة في الجزائر قد شهد نموًا بنسبة 113% في الفترة بين 2017 و 2022، حيث بلغ إجمالي الوكالات 7224 وكالة بحلول عام 2022. ومع ذلك، يلاحظ أن أغلب هذه الوكالات تركز على السياحة الخارجية، ما يعني أنها تهتم بخدمات تصدير السياح الجزائريين إلى الخارج أكثر من جذب السياح الأجانب إلى الداخل، مما يعكس نقصًا في الترويج للسياحة الداخلية وتطويرها.

2.4 الواقع الحالي للاستثمار السياحي في الجزائر:

- **التدفقات السياحية للجزائر :** تتضمن التدفقات السياحية لأي دولة حركة الزوار الأجانب الذين يصلون إليها، وكذلك المواطنين الذين يسافرون مؤقتًا خارج البلاد لأغراض غير متعلقة بالتوظيف الدائم أو الإقامة الدائمة. كما تُعتبر الزيارات المؤقتة التي يقوم بها المواطنون المقيمون بالخارج جزءًا من التدفقات السياحية عند قدومهم إلى بلادهم الأصلية لقضاء العطل أو لأي أغراض مؤقتة أخرى. (موهوب، 2015، صفحة 172)
- تعد هذه التدفقات السياحية مؤشراً مهماً على مدى نمو النشاط السياحي في البلاد، حيث تساعد في تقييم دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل. وفيما يلي، سنستعرض بيانات حول أعداد السياح الأجانب القادمين وزيارات الجزائريين المغتربين إلى الجزائر، وكذلك الرحلات الخارجية للمواطنين الجزائريين خلال الفترة من 2018 إلى 2022.

تشكل التدفقات السياحية مقياساً لنمو النشاط السياحي وأثره على الاقتصاد، خاصة في توفير فرص العمل، وتشمل ويستعرض الجدول بيانات حول السياح الأجانب وزيارات الجزائريين المغتربين والرحلات الخارجية من 2018 إلى 2022.

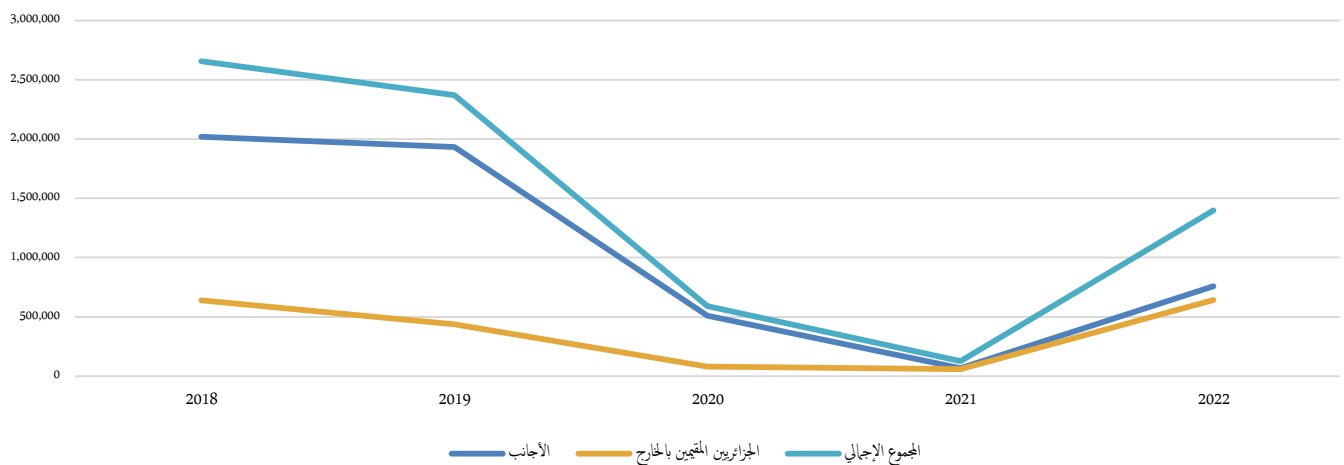
جدول 04 : تطور دخول السواح عبر الحدود الجزائرية (2022-2018)

2022	2021	2020	2019	2018	
757 380	66 995	509 736	1 933 778	2 018 753	الأجانب
1030,50%	-86,86%	-73,64%	-4,21%	-	معدل النمو
640 668	58 243	81 295	437 278	638 360	الجزائريين المقيمين بالخارج
999,99%	-28,36%	-81,41%	-31,50%	-	معدل النمو
1 398 048	125 238	591 031	2 371 056	2 657 113	المجموع
1016,31%	-78,81%	-75,07%	-10,77%	-	معدل النمو

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية جداول القيادة : 2022-2018 ، بيانات منشورة على الموقع www.mta.gov.dz : ع: في عام 2022، شهدت الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السياح الوافدين بمعدل نمو بلغ 1016.31% مقارنة بالعام السابق، حيث وصل عدد الزوار إلى 1,398,048، بزيادة 1,272,810 زائر، معظمهم توافدوا خلال النصف الثاني من السنة تزامناً مع موسم الاصطياف والسياحة الصحراوية. ومن بين هؤلاء السياح، كان هناك 757,380 زائر أجنبي، ما يعادل 54.17% من إجمالي الوافدين، بينما بلغ عدد الجزائريين المغتربين الزائرين 640,668، بنسبة 45.83%.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الوافدين، بنسبة 74.09%، جاءوا من القارة الإفريقية بما يعادل 561,151 زائر، تليها قارة أوروبا بنسبة 18.44% أو 139,667 زائر. فيما كانت نسب الزوار من الأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط 1.53%، و2.83%، و3.10% على التوالي.

الشكل 01: تطور عدد السياح الجزائريين الوافدين على الحدود الجزائرية في الفترة بين 2022-2018



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول 04

يعود الانخفاض الكبير في تدفق الجزائريين عبر الحدود خلال السنوات 2019، 2020، و 2021 إلى تأثيرات جائحة كورونا، بما في ذلك إغلاق الحدود والإجراءات الوقائية المرتبطة بها. أما الزيادة الملحوظة في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة فتعزى إلى التعافي من الجائحة وعودة حركة السياحة إلى طبيعتها.

● الحظيرة الوطنية لمؤسسات الايواء الفندقية

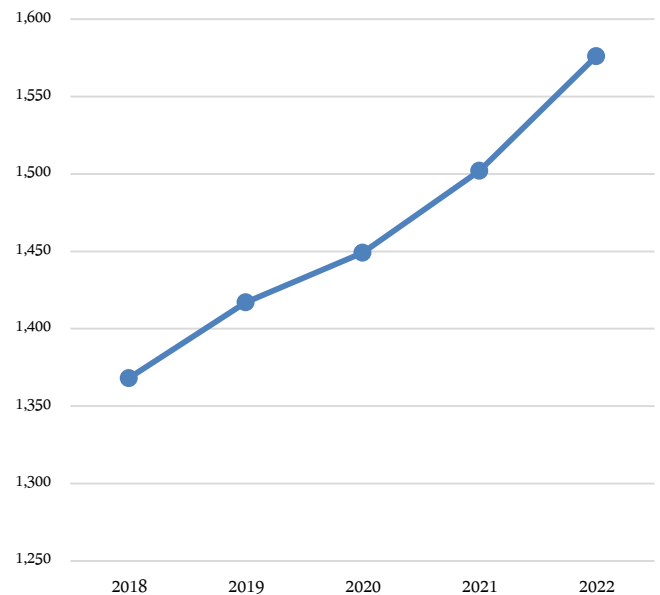
الطاقة الفندقية تشير إلى القدرة الاستيعابية لمؤسسات الإيواء الفندقية المنتشرة عبر جميع أنحاء الجزائر، وهي من المؤشرات الرئيسية لتقييم تطور القطاع السياحي في أي دولة. وتولي الجزائر اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرات الاستقبال في هذا المجال منذ الاستقلال، مع التركيز على توسيع البنية التحتية الفندقية وتطوير معايير الخدمة لتلبية الطلب المتزايد في سوق السياحة ويستعرض الجدول التالي وضعية الحظيرة الوطنية لمؤسسات الايواء الفندقية بين 2018 و 2022 :

جدول 05 :تطور وضعية الحظيرة الوطنية لمؤسسات الإيواء الفندقية(2022/2018)

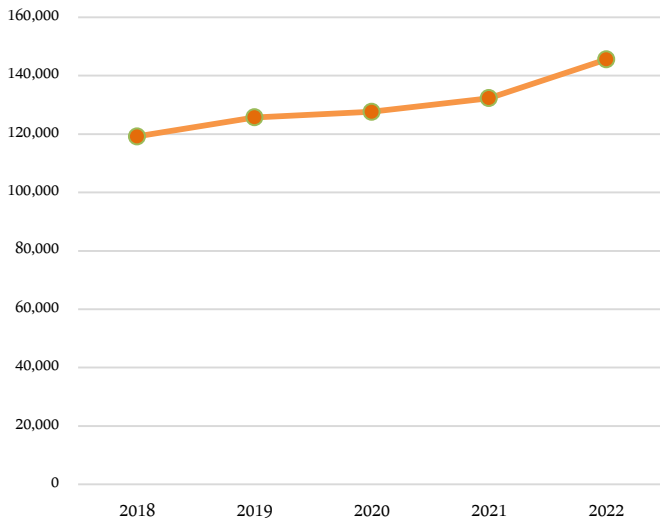
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المؤسسات الفندقية	1 368	1 417	1 449	1502	1 576
معدل النمو %	-	3,58	2,26	3,66	4,93%
قدرة الإيواء	119 155	125 676	127 614	132266	145 526
معدل النمو %	-	5,47	1,54	3,65	10,03%

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية جداول القيادة : 2022-2018 ،
بيانات منشورة على الموقع www.mta.gov.dz مع:

الشكل 02:تطور عدد المؤسسات الفندقية (2022-2018)



الشكل 03 :تطور قدرة الإيواء في المؤسسات الفندقية (2022-2018)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول 05

توضح البيانات تسجيل نمو الحظيرة الوطنية لمؤسسات الإيواء الفندقية قدره 4.93% خلال سنة 2022 في عدد للمؤسسات الفندقية مقارنة بالسنة الفارطة، بدخول 74 مؤسسة إيواء فندقية حيز الاستغلال بطاقة إيواء إضافية قدرها 26013 سرير.

● المشاريع السياحية ووضعيتها ومناصب الشغل المتوقعة :

تعد المشاريع السياحية من المحاور الأساسية لتعزيز القطاع السياحي ودعم الاقتصاد المحلي، إذ تسهم في توسيع شبكة الخدمات السياحية وزيادة جاذبية الوجهات المحلية. كما أن تطوير هذه المشاريع يسهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يدعم سوق العمل المحلي، ويشجع الاستثمار في قطاع السياحة، ويعزز البنية التحتية والمرافق الضرورية لاستقطاب المزيد من الزوار والجدول التالي يبين مختلف الوضعيات التي وصلت إليها المشاريع السياحية في الفترة الممتدة بين 2018 و 2022 :

جدول 06 : تطور وضعية المشاريع الفندقية المعتمدة (2018-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	
701	747	804	889	799	مشاريع في طور الانجاز
427	342	308	239	181	مشاريع متوقفة
1 342	1385	1 380	1 220	1 163	مشاريع غير منطلقة
92	111	87	107	67	مشاريع منتهية الأشغال
2 562	2 585	2 579	2 417	2210	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية جداول القيادة: 2018-2022، بيانات منشورة على الموقع: www.mta.gov.dz

وفيما يلي المشاريع الفندقية المعتمدة الى غاية سنة 2022 مع طاقتها الاستيعابية والمناصب الشغل التي من المتوقع أن تنتج عنها وكذا تكاليفها المالية :

جدول 07 : وضعية المشاريع الفندقية المعتمدة 2022

تكلفة المشاريع (مليار دج)	عدد مناصب الشغل	عدد الأسرة	مجموع المشاريع	
468 412,969	33 973	84 663	701	مشاريع في طور الانجاز
238 264,797	21 896	54 077	427	مشاريع متوقفة
665 422,892	62 804	163 640	1 342	مشاريع غير منطلقة
14 937,431	2 635	6 932	92	مشاريع منتهية الاشغال
1 387 038,089	121 332	309 312	2 562	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية جداول القيادة: 2018-2022، بيانات منشورة على الموقع: www.mta.gov.dz

بلغ إجمالي مشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر لعام 2022 حوالي 2 562 مشروعاً، بقيمة استثمارية تقدر بـ 1 387 038 مليار دينار جزائري. من هذه المشاريع، تم إنجاز 92 مشروع فقط، أي بنسبة تقل عن 4%. وتوجد نسبة 28% من المشاريع قيد التنفيذ، والتي من المتوقع أن تضيف أكثر من 85 ألف سرير إلى البنية التحتية الفندقية. كما تم تسجيل توقف 427 مشروعاً نتيجة لمشكلات تمويلية، حيث يحتاج استكمالها إلى حوالي 238 264,797 مليار دينار. أما ما يقارب 52% من المشاريع، فلا تزال غير منطلقة بسبب الظروف الاقتصادية غير المستقرة. وكان من المتوقع أن تساهم هذه المشاريع، عند اكتمالها، في توفير أكثر من 121 ألف فرصة عمل.

3.4 الإجراءات المتبعة لدفع قطاع السياحة في الجزائر

وُضع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لعام 2030 ليعكس التزام الدولة الجاد بجعل السياحة أولوية وطنية. ويعد هذا المخطط إطاراً مرجعياً لتطوير السياحة في الجزائر، حيث يمثل الاستراتيجية الجديدة للبلاد على المدى القصير، المتوسط، والطويل، بهدف إرساء قواعد صناعة سياحية مستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي واعتمد مجموعة من الآليات الاستراتيجية التي تهدف إلى تنشيط السوق السياحية وتحقيق نمو مستدام في القطاع.

ترتكز هذه الآليات على خطط محددة تهدف إلى إحداث تحول نوعي في قطاع السياحة بالجزائر، ويمكن تلخيص أبرز هذه الخطط كما يلي: (المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030، الكتاب 02، 2008، صفحة 45)

- مخطط وجهة الجزائر: يتألف من ثلاثة محاور رئيسية، وفقاً لما يلي:
- تطوير استراتيجية تسويق للسياحة الجزائرية : تهدف إلى تحليل العرض والطلب السياحيين، وتحديد الأسواق المستهدفة ذات الأولوية، وتشكيل استراتيجية تجارية لتعزيز تنافسية السياحة الجزائرية.
- تنفيذ خطة عمل للنشاطات الترويجية : تركز على تعزيز وسائل الاتصال والمعلومات وجعلها في خدمة ترويج "وجهة الجزائر"، من أجل الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور وإبراز جاذبية الوجهات السياحية الجزائرية.
- إنشاء نظام مراقبة سياحية مستدام : يتضمن إنشاء مركز دائم للموارد والمعلومات السياحية، يُعرف باسم النظام الدائم للملاحظة والتقييم السياحي (SPOT) ، بهدف مراقبة تطورات السوق السياحي وتحسين الخدمات بشكل مستمر.
- الأقطاب السياحية للامتياز (Pôles d'Excellence Touristique): تعد جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجزائرية في تطوير السياحة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) حتى عام 2030. تهدف هذه الأقطاب إلى تعزيز مناطق محددة ذات إمكانيات سياحية كبيرة وتحويلها إلى وجهات سياحية متخصصة تقدم خدمات سياحية متميزة، تجمع بين الجذب السياحي والتجربة الثقافية والطبيعية كما حدد المخطط التوجيهي سبعة أقطاب سياحية ذات أولوية للتطوير، وهي:
- القطب السياحي شمال شرق (POT.N.E) : يضم ولايات عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي شمال وسط (POT.N.C) : يشمل الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي شمال غرب (POT.NO) : يضم ولايات مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- القطب السياحي جنوب شرق (POT.S.E) : يتركز في مناطق الواحات ويشمل غرداية، بسكرة، الوادي، المنيع.
- القطب السياحي للجنوب الكبير طاسيلي ناجر (POT G.S) : يضم إيزي وجانت.
- القطب السياحي للجنوب الكبير الأهقار (POT G.S) : يشمل تمنراست، وهي المنطقة التي تحتضن سلسلة جبال الأهقار.
- كل قطب يمثل وجهة متكاملة للتنمية السياحية، ويهدف إلى تحسين الخدمات السياحية وتعزيز البنية التحتية لجذب السياح من الداخل والخارج.
- مخطط جودة السياحة Plan de Qualité Touristique : يركز مخطط جودة السياحة الجزائرية على جمع جهود جميع المهنيين في قطاع السياحة لتحقيق معايير عالية للخدمات وفقاً للمواصفات العالمية. يهدف المخطط إلى تحقيق رضا الزبائن من خلال إدارة الجودة المستدامة، التي تتبع نهجاً منهجياً لتحسين الخدمات بمرور الوقت. ويعد المخطط وسيلة لتحديد الخطوات الضرورية لتطوير أداء المؤسسات السياحية، مما يمكنها من الحصول على علامة الجودة، التي تعكس التزامها بتقديم تجربة سياحية متميزة تلبى تطلعات السياح المحليين والدوليين.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) : لا يمكن تحقيق تنمية سياحية مستدامة دون وجود تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص. يتطلب ذلك تحركاً مشتركاً من قبل الجهات الحكومية والمستثمرين الخاصين للاستجابة بكفاءة أكبر للطلب المجتمعي. تلعب الدولة والسلطات المحلية دوراً محورياً في تعزيز القطاع السياحي، خاصةً في مجالات تهيئة البنية التحتية وحماية المناطق العامة. كما تقوم بإنشاء المرافق الأساسية مثل المطارات والطرق لخدمة السياحة، فضلاً عن الحفاظ على النظام العام والأمن. أما

القطاع الخاص، فيسهم بدوره في توفير الاستثمارات اللازمة وتشغيل المرافق السياحية، بالإضافة إلى تسويق وتطوير الموارد والخدمات التي توفرها الدولة.

● **مخطط تمويل السياحة Plan de Financement du Tourisme:** أخذ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في اعتباره البطء النسبي لعائدات المشاريع السياحية، ولهذا تم وضع مخطط تمويل يهدف إلى دعم الأنشطة السياحية والمطورين العقاريين، إضافة إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين. يتمثل دور مخطط التمويل في ما يلي:

- حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME).
 - جذب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
 - تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تقديم حوافز ضريبية ومالية.
 - تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خصوصاً عبر الاستثمارات في إطار بنك الاستثمار.
- يعد المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لعام 2030 خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة وشاملة. يهدف المخطط إلى تعزيز جاذبية الوجهات السياحية وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم القطاع، مع التركيز على حماية البيئة والمحافظة على التراث الثقافي. ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، يسعى المخطط إلى تسهيل الاستثمارات وتحفيز نمو المشاريع السياحية على المستويين الوطني والدولي.
- يؤكد المخطط على أهمية تقديم الحوافز المالية والضريبية، وتوفير تمويل ميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير السياسات التي تعزز من دور السياحة كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية. وبالاعتماد على هذا التوجه، يُتوقع أن يشهد القطاع السياحي قفزة نوعية بحلول عام 2030، مما يعزز مكانة السياحة كركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

5. خاتمة:

ختاماً، يمكن القول إن الاستثمار السياحي في الجزائر يحمل إمكانات واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، بفضل التنوع البيئي والثقافي الذي تتمتع به البلاد، من الشواطئ المتوسطية إلى الصحاري الشاسعة والمواقع التراثية الغنية، توفر الجزائر بيئة جاذبة للسياح من الداخل والخارج على حد سواء. وقد خطت البلاد خطوات كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2030، والذي يركز على تطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز جودة الخدمات لتلبية تطلعات السياح وتوفير تجربة سياحية متكاملة و لذلك خلصنا الى النتائج والتوصيات التالية :

النتائج :

- الجزائر تمتلك تنوعاً غنياً في المقومات السياحية، بما يشمل الطبيعة الصحراوية، الشواطئ المتوسطية، التراث الثقافي، والمواقع الأثرية المصنفة ضمن التراث العالمي. يُعد هذا التنوع فرصة واعدة لجذب السياح الدوليين، وتعزيز السياحة الداخلية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.
- تواجه الاستثمارات السياحية في الجزائر عوائق متعددة ترتبط بتعقيد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية، حيث تزداد التحديات بسبب تعدد القوانين وتداخل الأنظمة المعمول بها. هذا التعدد يؤدي إلى بطء سير العمليات الاستثمارية وصعوبة تحقيق المشاريع ضمن الإطار الزمني المحدد.
- من خلال المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لعام 2030 وضعت الجزائر أسساً لتحسين البنية التحتية السياحية وتعزيز جودة الخدمات. يساهم هذا التوجه في الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية وجذب المستثمرين، لكنه يظل في حاجة إلى متابعة فعالة لضمان تنفيذ المخططات وفق الجداول الزمنية المحددة.
- شهدت الطاقة الفندقية نمواً ملحوظاً مع إضافة آلاف الأسر الجديدة، إلا أن غالبية المؤسسات غير مصنفة دولياً، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وقدرة الجزائر على جذب السياح الدوليين في مستويات الفنادق الفاخرة.

- تمثل الفنادق معظم مؤسسات الإيواء السياحي، مع قلة في المنشآت السياحية الأخرى كالنزل السياحية والمنتجعات المتخصصة، وهو ما قد يحد من تنوع تجربة السائح ويقلل من جاذبية الجزائر لفئات معينة من السياح.
 - يظل الترويج للسياحة الداخلية ضعيفاً مقارنة بالجهود المبذولة لتشجيع السياحة الخارجية. إذ إن العديد من وكالات السفر تركز على تصدير السياح الجزائريين بدلاً من جذب السياح الأجانب أو الترويج للمقاصد السياحية المحلية.
- توصيات:
- من الضروري توفير آليات تمويل جديدة لدعم المشاريع السياحية المتوقفة، وتسهيل الوصول إلى التمويل المناسب للمشاريع الناشئة بهدف تقليل الفجوة بين المشاريع المخططة والمنفذة.
 - يوصى بتشجيع تنوع مؤسسات الإيواء السياحي بما يشمل النزل، الشقق السياحية، والمنتجعات، والعمل على تحسين جودة الفنادق الحالية للوصول إلى تصنيف دولي يتماشى مع المعايير السياحية العالمية.
 - من الضروري مواصلة التطبيق الفعال والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، باعتباره يمثل السياسة المستقبلية التي تعتمدها الجزائر لتعزيز قطاع السياحة على المدى الطويل. كما ينبغي الحرص على تنفيذ الأقطاب السياحية المتميزة والقرى السياحية المحددة في هذا المخطط، كونها تشكل العمود الفقري والرؤية الأساسية التي يمكن أن تجعل من الجزائر وجهة سياحية بارزة تجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم.
 - للارتقاء بمستوى الخدمات السياحية، يجب الاستثمار في تدريب الموارد البشرية وتطوير مهارات العاملين في القطاع السياحي لضمان تجربة متميزة للسياح المحليين والدوليين.
 - تقديم تسهيلات ضريبية لتحفيز الاستثمارات السياحية، سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب.
 - مكافحة الفساد، يعد ضرورياً لخلق بيئة جاذبة للاستثمار في القطاع. كما يجب الإيمان بأهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والمحلي لضمان تنفيذ أهداف الاستراتيجية السياحية.

قائمة المراجع

- BRAHIMI H, R. (2020). les économies du tourisme en Algérie. *Journal of Economics and Applied Statistics* .
- Pierre, J., & Michel, B. (2007). *Management du tourisme*. France: Pearson Education.

- الهام يحياوي، و سعيد بوراوي. (2012). دور مخطط جودة السياحة الجزائري في تفعيل السياحة. المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة.
- بن مرزوق نبيل. (2020). الاستثمار السياحي كآلية لترقية الصناعة السياحية دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر. طروحة دكتوراه، تخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف جامعة البليدة الجزائر .
- حمزة بوكفة، و عمار سودة. (2018). واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيته بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية .
- رشيد سعيداني. (2017). أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية .
- زكي خليل المساعد. (2005). تسويق الخدمات وتطبيقاته. دار المناهج للنشر الأردن.
- سامية فقير، و محمد أمين لعروم. (2017). آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين السياحة. معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية وبالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المركز الجامعي ببيركة.،.
- سيد لطيف هدى. (1994). السياحة النظرية والتطبيق. القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع.

- شرفاوي عائشة. (2015). السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية. أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير، جامعة الجزائر .
- صالح موهوب. (2015). تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة . رسالة دكتوراه فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر .
- صديقي سعاد. (2005). دور البنوك في تمويل المشاريع السياحة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل. رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- عادل طاهر. (1994). السياحة ماضيها ، حاضرها ومستقبلها. مصر : الاتحاد العربي للسياحة.
- عبد الصمد سميرة، و فوزية برسولي. (2019). تفعيل السياحة الجزائرية بالتركيز على السياحة الدينية. مجلة الاقتصاد الصناعي .
- عراب عبد العزيز. (2013). استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني . أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- فرزیز نبيلة، و نصر الدين ناصري. (2021). تحديات الاقتصاد السياحي في الجزائر قبل وما بعد جائحة كورونا. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية .
- فواز واضح، و سمية فطوش. (2018). عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،
- قويدر الويزة. (2009). إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
- مثنى طه الحوري. (2000). اقتصاديات السفر والسياحة. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمود مرسى الحريري. (1991). جغرافية السياحة. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية احصائيات السياحة والصناعة التقليدية جدول القيادة 2023 بيانات منشورة على الموقع: (2023).
تم الاسترداد من www.mta.gov.dz.